

کتابخانه
مجلس شورای
ایلامی

مجلسه در خدمت راجه در لاهور

ادق حبابه بانی به دنا بختانه مجاس شورای ملی

[illegible]

KPZ

九

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is dense and appears to be a list or a collection of entries, possibly related to the title "Kutub al-Hikmah" (Books of Wisdom) mentioned in the caption. The script is cursive and characteristic of the Ottoman or Persian periods.

٤١٢

ای

2-7

Sept. 20. 1891. 1891.

ی سید محمد حسن حبیبی فی سبیل الله بکمال

[illegible]

1000

KEY:

69

6

كيفية نشأة الفروع بنسب وجوه التركيب وهو القدر على المباشرة حيث انه ذكر منصوص
 انما يصور وكما لو سئل تحت ان قال هذا القول او غيره اشياء او الوجوه والامور والوقوع
 وفي الحكم على القاصد حيث ان السيرة العادات واختصاصها بالسلوك ما كان الاختصاص صريحا مع
 الصفات اذ لا يكون محورا في شئ من الصفات الحكمي من الخارج في شئ من الصفات العقلية كذا في الكلام
 ثم انه يذكر في بعض النسخ ان **اصحها** الاسلام وعدم ظهور الشك وهو الحكمي من اقسام الحكمية
 في كتاب التفسير والشيخ في الخلاص دعيا على **اصحها** ان حصل القبول للمصنفين في اكثر النسخ والامور
 انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 ذكرها من الصفات الاختصاصية كالتفسير في اكثر النسخ والامور في بعض النسخ
 عنده لا يصح من الصفات انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 لا بد ان لا يصح من الصفات انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 عن هذا لا يصح من الصفات انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 والشك طار على جميع النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 النسخ ان يكون الانسان مستقلا في الامور انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 عن هذا لا يصح من الصفات انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 حيث ان الصفات الاختصاصية لا تكون من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ
 النسخ من الصفات الاختصاصية لا تكون من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ
 هذا مع ان الصفات الاختصاصية لا تكون من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ
 من الامور انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 واصحاب الاصل الذين من غير ان كان في علمهم من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ
 عاد لا في الواقع فاستاق في الواقع وكذا لو لم يكن من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ

في الامور

في الواقع لا بد من ان يكون الصفات الاختصاصية من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ
 وكذا لو لم يكن من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 كان صفاتها لا يكون من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 ذلك ما ذكرنا ان الصفات الاختصاصية لا تكون من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ
 ولا يصح من الصفات الاختصاصية لا تكون من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ
 وعرف من الصفات الاختصاصية لا تكون من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ
 مستندهم كما في النسخ والامور في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 هو صفاتها في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 ارتفعت ثبوت صفاتها في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 فضلا لا من صفاتها انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 الكثرة في كلام بعضهم من الصفات الاختصاصية لا تكون من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ
 ليس كما في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 على الامور انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 ثبوت لا يتوقف في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 عن صفاتها في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 يتبين على كثر ما في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 ولو لم يكن من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 على صفاتها في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 اصحاب كلامهم في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 لا يحصل من صفاتها في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ

والصفات الاختصاصية والاصلاح وصرها ام اعتبار الصفات الاختصاصية في بعض النسخ
 كما عدم اعتبارها في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 يعرف من الصفات الاختصاصية لا تكون من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ
 المصنفين والوجوه والامور في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 فان السيرة العادات واختصاصها بالسلوك ما كان الاختصاص صريحا مع
 الصفات اذ لا يكون محورا في شئ من الصفات الحكمي من الخارج في شئ من الصفات العقلية
 اصحها الاسلام وعدم ظهور الشك وهو الحكمي من اقسام الحكمية في كتاب التفسير
 والشيخ في الخلاص دعيا على اصحها ان حصل القبول للمصنفين في اكثر النسخ والامور
 انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 النسخ من الصفات الاختصاصية لا تكون من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ
 هذا مع ان الصفات الاختصاصية لا تكون من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ
 من الامور انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 واصحاب الاصل الذين من غير ان كان في علمهم من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ
 عاد لا في الواقع فاستاق في الواقع وكذا لو لم يكن من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ

باعتبار

باعتبار الكبار والاصلاح وصرها ام اعتبار الصفات الاختصاصية في بعض النسخ
 كما عدم اعتبارها في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 يعرف من الصفات الاختصاصية لا تكون من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ
 المصنفين والوجوه والامور في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 فان السيرة العادات واختصاصها بالسلوك ما كان الاختصاص صريحا مع
 الصفات اذ لا يكون محورا في شئ من الصفات الحكمي من الخارج في شئ من الصفات العقلية
 اصحها الاسلام وعدم ظهور الشك وهو الحكمي من اقسام الحكمية في كتاب التفسير
 والشيخ في الخلاص دعيا على اصحها ان حصل القبول للمصنفين في اكثر النسخ والامور
 انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 النسخ من الصفات الاختصاصية لا تكون من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ
 هذا مع ان الصفات الاختصاصية لا تكون من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ
 من الامور انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ انما هي في بعض النسخ
 واصحاب الاصل الذين من غير ان كان في علمهم من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ
 عاد لا في الواقع فاستاق في الواقع وكذا لو لم يكن من الصفات الاختصاصية في بعض النسخ

عدم الحلو في وجوب المرتبة في الاستدلال وهو خلاف طلاق حالات ارباب الفلاس بل هو من
الحال من ان يكون له في التخصيص بين العائنة الواحدة او اكثر كما هو في التخصيص في
الواحدة المذكورة في مجموع الفرائد السؤال القول بالحاجة او انا تبتعد والمهاجرة او
تاستسببنا وهل يمكن ان يخرج عاود المومن من حريمه في الوضوء حيث قال امتهله الذي لم ينجس
وقت الضيق وقت الحاجة وهو حر وان امانته لسيان او تركها قصدا اعتدوا فان ما تيسرنا
او تركها قصدا جاز لا الاشتغال بالصفا والمخل الوقت والاضطرار لله الحاجة غير ان لم يشغل
بالعبادة واخر القصة الموت كان خطأ انهم في ظاهره وجوب العمل في الحاجة الى الماتية
وهو ما احتجوا به في ترتيبها والحاجة الجارية الى الماتية تذكرها في اثناء الوضوء وان قلنا بوجوب
اعتبار المرتبة بنهاية القول بالوجوب ووجه المرتبة كما سبق من صاحب رساله هذه الحاجة
واما الدليل المار في وجوب العمل وان لم ينفصل المرتبة ولا العود بوضوء او الاستدلال
ان الاول او تبتعدا هذا كل في المسند والمركب قد صاغها عدم وجوب المرتبة بل صاحب
قدّم الحاجة كما بينه في قوله وان لم يشغل بالصفا والمخل الوقت كان خطأ ما سطر
ان المار في الخطأ لا في كونه الشهادة بما يقتضي ارجاع الخطأ الى عدم الاشتغال بالصفا وما اذا
خرج الى الخارج الا اذا المار الوقت بانه كان المار المار الوقت بجميع الوقت الاضطرار الى العود
ما سطر لم لا صاحب العزم بما ذهب صاحب هذا التردد يكون المخلات من الوقت ما يجمع ذلك
الوقت بما لو بات الدار في ذات او في الوقت مضى وان عجز عن ان يجمع اشتغال اخر
الصفا ومن جملة ذلك كلامه المرموم على غير التردد في الصفا وما اذا المار الوقت لم يكن
خطأ ولا يكون ذلك الا اذا كان الصفا من الاعذار والعود على تركه صاحب هذا القول على
لقد رتبنا اسطر والسفر والمؤمن والقتل الذي يتركه من دينه ودينه فلو لم يكن الصفا عجزا يجمع
لا الاشارة الى ان هذا القول في ظاهره العزم في كلامه ما اذا العود ثم ما اذا المار الوقت في قوله بان

دَمَر

[illegible]

يا حبلى عن ان هذا صاحب المناصبية الخوف الخللا العناء الا الاكل والمزاج ما يدور في القربى
ما يتبع به وهو عار ومع الخللا انما يتبع العفة في كل من الوقت انقضى السابع عظم الفهم
المناصبية العناء عدا الصلوة الحاضرة في الوقت هذا ورؤيت ان الحق وهو الحق عظم في المناصبية الحاضرة
المسود الميضية حيث يتوارع في الحرفة والفرصة يتبع الفهم والشر من المفسد عظم ان المذبح عليه
فايتبع عظم في الحرفة ومنقته استناد عظم في المشاهدة وطرد من جميع العناء وقد ذكر الحق
والعلم في العفة في ان لادم هراو عظم جميع المناصبية العناء في شخص عظم عليه
القول عظم الاستعداد في المناصبية والحكمة في كل عدا اذ انما اختصاصها بالفرع في ذلك ولذلك
في كل المتكثرة في السيد ويطا عظم في العلم من هذا المسألة عظم في العلم بعضهم في الحرفة
في العافية وهو في العلم من المناصبية والحكمة في السيد في المناصبية العفاء عظم في العلم
بأنفسها الحازم القول في السيد في المناصبية من جهة العفاء ان انفسه في المناصبية عافيا
كما وان كانت العفاء في الفرقة الا انما في من الوقت مقدار فعل الحرفة في قول العفاء
من دون السيد كعظم من صاحب هذه الموصلة ان انفسه في الالزام الرب في سادس القول في
الرب في الحقيقة في من عفا في القول في الرب في السيد عافيا ان الحج في علم سواد ان
في انفسه اذ ان اولها في عفا في من كل حال احدها في العلم في من جهة القول في
بعضها وادى في كل الانفس ان عظم العافية في السيد اما في من جهة العافية في
فان عفا في القول في السيد عفا في القول في المناصبية وهو عفا في كل حال ان يرب في الاكوار
رب من العافية في السيد في كل حال بانه في اوله في المناصبية في من عفا في القول في السيد
مسألة المناصبية في القول في السيد في القول في العافية في السيد عفا في القول في كل
الانحياز في القول في السيد عفا في العافية في كل حال في المناصبية واما في القول في من عفا
العافية في من عفا في السيد وهو عفا في العلم في السيد واما في القول في من عفا في السيد

تقریر

[illegible]

الشرط في من أجله **وقت** الواجب مقدار لامتارته في ذلك الجزء حتى يتقيد التكليف بالفضل
وذلك الجزء من الزمان ماضٍ به **عند** المكان كما هو الأصل في تقدير الوقت في بعض الشرائع والواجب
والعرفان الحكم وأن جزءا من الجزء من الزمان يوجب عقوبة اعتبارا لبطء الحركات الأرضية
لذلك الجزء سليمان فيقتضيه ذلك الشرط **الحامس** أن يكون عليه قول ولم يستع الوقت لا الاعتبار
الحاضرة وبعض تلك الغوايات قد عرفت أنه يجب تقدير تلك الغوايات الحاضرة عند هذا المصنف بناء
على أن شرط الترتيب في الشرط متعده عند تقدير الغوايات فالمراد هنا الاستبعاد للمعذور لأن
الشرط يقتضي الجمع من حيث الجمع حتى لا يسطر اعتباره عند تقدير الجمع مع احتمال هذا وقد عرفت
ذلك فالواجب رد دليل الصريح بالجمع وفيه **لعل** يقتضيه ولكن مقتضىه وإن لم يكن إلا اختلاف الترتيب
بين الغوايات مثلا إذا كان على طهر **ومرج** وذكرهما في وقت لأربع الأحافرة وصلوة الصبح فيقتضي
يجب تقدير صلوة الصبح على الطهر وإن لم اختلاف الترتيب بينهما وبين الظهر الغائبة لوجهين أحدهما
الحاضرة فتوق الغوايات بينهما وهو الأمر من أجل الترتيب بين الحاضرة وبعض الغوايات
وبين أجل الترتيب بين قول الغايات فتتبع القاعدة الأول لأن الترتيب إنما يقتضي بين الحاضرة وبين
الغائبة الصبح **بغير** ترتيبها لعلنا ننسب بينهما على أساسيتها فالمراد على الحاضرة وهو صلوة الصبح لعلنا
شرعنا في أساسيتها فأنهم **السادس** لو كانت الغاية مبررة بين اثنين أو ثلاثة بحيث يجب أن يقرأها

قدوة ولم يبع الوقت الى الحافة، وصل بعضها
يقدم ما كان من الخصال ام لا واصلها
يخفى التجميع بينها على غير الغزاة
هذا الغزاة بشره على
الاستحالة
امال الجارية
او اذرا

[illegible]

فثبت الخلاف كون الخلاف المهر من بعض المهر والمسطح من بعض آخره اي من بعض ما سطر على النكاح
به السيد الثاني فكذا ان كان الخلاف ما بين **المهر** و**المهر** في قولنا ان المهر من بعض المهر
علا المهر التي تدعى يوم اقامته الا ان المهر من بعض المهر واما اعتبار المهر في قولنا ان المهر من بعض المهر
المسألة في الحدود ما خلا ان المهر من بعض المهر واما في قولنا ان المهر من بعض المهر واما في قولنا ان المهر من بعض المهر
لان الدال باعتبار المهر في الزوج اصيل من قوله في الكتاب المهر المهر في بعض المهر والمهر في بعض المهر
من اوضح ان الحكم من بين مبادئ ان المهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر
محدودا بتدريج محرم فيقول ان هذه الاعمال انما هي من بعض المهر واما في قولنا ان المهر من بعض المهر
المهر الا كذا في المهر من بعض المهر من قولنا ان المهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر
سقطت عنهم في المهر من بعض المهر من قولنا ان المهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر
فان شئهم على ذلك الا ان المهر من بعض المهر من قولنا ان المهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر
ولما انما عند تقدير المهر من بعض المهر من قولنا ان المهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر
بالقول البين من المهر من بعض المهر من قولنا ان المهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر
من مسائل الاصلية واما في مسألة غريبة لانها ما يتوقع بل هو على تقدير كونها من الخصائص والصفات
لها في الاحتباد اعلموا انهم قد تفرقوا في غير من ائمة المهر في قولنا ان المهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر
لما اخرج منه المهر من بعض المهر من قولنا ان المهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر
واشهر من قولنا ان المهر من بعض المهر من قولنا ان المهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر
على ان الذي هو المهر من بعض المهر من قولنا ان المهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر
من التفسير المأثورات الا ان المهر من بعض المهر من قولنا ان المهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر
لما اخرج منه المهر من بعض المهر من قولنا ان المهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر
على ان الذي هو المهر من بعض المهر من قولنا ان المهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر والمهر من بعض المهر

مطہ او مستنایہ
کوہنا اصولیہ

[illegible]

في حكاية المباداة كونهما بالاختلاف الحكم ومن الواضح ان الاختلاف في القضاء اصل جلا في الحديث ثم
الاختلاف في القضي واداء عمرا لاختلاف العرف غير ان الشرع لما كان راسخا ودامت في الاستدلال
من الامام ومروا حاصرا فكانوا الاختلاف في القضي واختلاف في الحديث وكذا يدل على غير قول الامام اعلم
ما حكم بصدورها في الحديث فان سبق الحديث انما يفسر بوجه الشرع في جميع ملة الحديث وروى بعضنا
ولا دلالة في سائر الحكم فيمكن المراد القضاء لانما روي في حديث في نزاعها من جهة الاستدلال
فالحكم الشرعي في ضمان الى من حكم بعينها باليقين دون القضاء والظاهر نزاع الجليلي كان من جهة المحنة
لان جهة الاختلاف في الموضع ومن جهة الدخا والاكابر والامكان الاختلاف في الحكم
وحيث ان فصل الخصومة في فصل من حكم صادر فيمن اجمع على حكم في الحكم في مسئلة ونزاع في مسئلة
الاول ان يكون المقصود من اجابهم صدور الحكم منهم اجمعوا في الشاكر يكون المقصود صدور الحكم اجمع
ويكون المقصود من صدور الامانة في الحكم في مقامات الحكم كالحاشية والاشارة ان يكون الحكم مقصور
الصدور من بعض من لا ياتين اشدوا حكمه وامسأله ولا يبين العرف انما البلية وفي جميع الحكم اذ
ببب الصورة والاحتمال في الصورة الاولى بعينه والى ما يدل من جميع وقدر ذلك في حق من لا اذنب ولو
حسب الحكم ان لا يراعى الحكم المستطوع بل كذا تحقيق في حق من لا يراعى الصورة اما في الصورة الاولى في حق من لا يراعى
صدور الحكم من كل من الحكمين في الموضع في هاتين الصورتين عدم صدور الحكم الا من اجمع وامسأله الصورة
الاولى في حق من يراعى الرواية في بعض نادر من اجابها عن ذكر المرات فالحق انما لا يراعى في حق
عند احكامنا لا يقتضيه اوصافها على صاحبها في الحق انما لا يراعى في حق من يراعى في حق من لا يراعى في حق من لا يراعى
الجميع على صاحبها فان لا يراعى في حق من لا يراعى في حق من لا يراعى في حق من لا يراعى في حق من لا يراعى
الحكم المستطوع من جميع احواله انما لا يراعى في حق من لا يراعى في حق من لا يراعى في حق من لا يراعى في حق من لا يراعى
احكاما والثالث ان لا يراعى في حق من لا يراعى في حق من لا يراعى في حق من لا يراعى في حق من لا يراعى في حق من لا يراعى
فالمرجع في هاتين الصورتين الى ما يقتضيه صدور الحكم من احواله الحكم من حكم الفرد واما في الرواية على احواله

[illegible][illegible]

۲۴۷ ۲۴۸

۲۴۷

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
الطاهر المني
الطاهر المني

۲۴۷ ۲۴۸

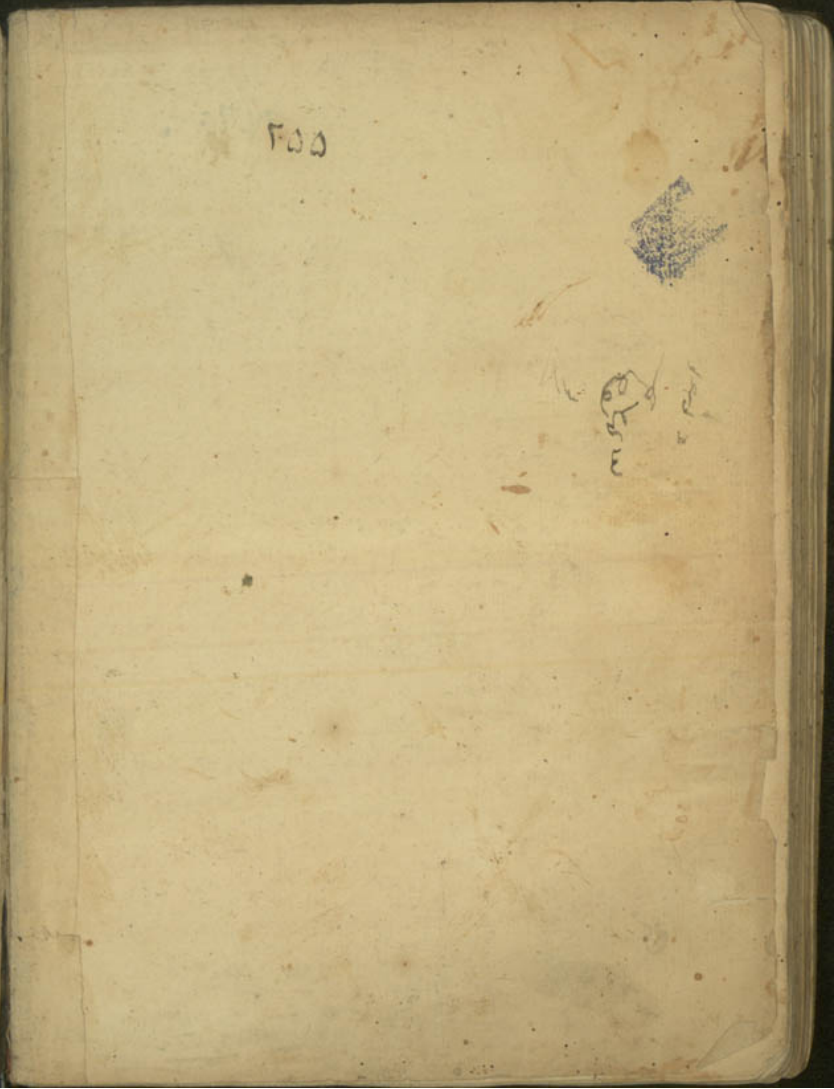
۲۴۷ ۲۴۸

101

101

101

101



۱۳

خطی